

ثلاثية السياسة الاجتماعية

أ.زبوج سامية

أ. مساعد بقسم علم الاجتماع والديمقراطية

جامعة البليدة

ملخص المقال:

تدور الفكرة الرئيسية للمقال حول السياسة الاجتماعية باعتبارها متعددة التدخلات الهادفة لخلق توازن اجتماعي بغية تعدي المشاكل المعقدة لمسار الأفراد و الجماعات و تحسيسهم بالتضامن الاجتماعي من خلال مجالين أساسيين للمساعدة ثمتلا في كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية و التي يتم تطبيقهما ميدانيا بإنتهاج طرق الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة متخصصة قائمة على العلم و المهارة.

كلمات المفاتيح:

السياسة الاجتماعية - خدمة اجتماعية - مساعدات اجتماعية - تنمية اجتماعية - رعاية اجتماعية - تضامن اجتماعي - فعل اجتماعي

Résumé :

L'idée principale de cet article se base sur la politique sociale en tenant compte de ses objectifs pour créer une stabilité et arriver à la solidarité sociale . Dans cette optique, il est à signaler que le Bien être Sociale , le Développement Sociale et le Travail Sociale constituent la trilogie fonctionnel de la politique se traduit par de différentes actions sociales visant l'amélioration sociale et qui des conditions de vie des citoyens.

Mots clés :

Politique sociale – travail sociale – aide sociale – développement sociale – bien être sociale – solidarité sociale – action sociale.

مقدمة:

تعتبر كل من الخدمة الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية ثلاثة عناصر أساسية و هامة لتسطير أي سياسة اجتماعية، على أساس أن لكل منها غايات و أهداف معينة تخدم الصالح العام، إذ توظف الخدمة الاجتماعية كوئها المهنة العلمية المتخصصة أي الوسيلة و الأداة التي تستعمل العلم لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية من خلال كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية اللتان تعبران عن نوعين مختلفين من برامج هذه الأخيرة، فالأولى عبارة عن برامج خاصة بعدة فئات منها: الطفولة – المعوقين – المنحرفين...، و تتدخل في عدة مجالات منها: التعليم – الصحة...، و أما الثانية – التنمية الاجتماعية- فهي عبارة عن برامج تنموية قائمة على مشاركة المواطنين أنفسهم في تحسين أحوالهم الاجتماعية و الإقتصادية.

فمن هذا المنطلق تهدف كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية إلى تحقيق التكيف و الإدماج الاجتماعيين، و هذا لن يتحقق إلا بتطبيق الخدمة الاجتماعية كمهنة و وسيلة علمية، و من هنا تتضح رؤية العناصر الثلاثة بتشكيلها تكاملا وظيفيا للسياسة الاجتماعية.

1- الخدمة الاجتماعية:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالخدمة الاجتماعية بتعدد الأخصائيين و الباحثين في هذا المجال و كذلك من خلال التطورات التي شهدتها من فترة لأخرى، بإعتبارها فنا ثم علما في العصر الحديث له خصوصياته و مبادئه ، و كونه وسيلة فعالة لتقديم الخدمات الاجتماعية.

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة متخصصة حديثة العهد ارتبطت تاريخيا بنظام الرعاية الاجتماعية في الغرب، فجذورها العريقة تعود لزمن بعيد، إلى أن أصبحت في المرحلة الحاضرة مهنة مستقلة تتميز بالعلمية.

إذ عرفت الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية الخدمة الاجتماعية بأنها «مهنة تخصصت في تسيير و تنمية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات و النظم الاجتماعية و من ثم تقع مسؤولية العمل الاجتماعي على عاتق هذه المهنة تلك المسؤولية التي تصدر عن وظيفتها في المجتمع و من معارفها المهنية، و بناء عليه فالأخصائي الاجتماعي مسؤول بالدرجة الأولى عن الإدراك الواعي للظروف الاجتماعية السائدة بما في ذلك النظم الاجتماعية القائمة و إحتياجات المجتمع و موارده الفعلية و التوقعات بالنسبة للمستقبل و توجيه نظر المسؤولين في الهيئات الحكومية أو الأهلية أو قادة المجتمع حتى يتعاون الجميع في تدليل الصعوبات القائمة أو إستحداث خدمات جديدة تستجيب لإحتياجات الناس في المجتمع» (1) و بهذا تظهر الخدمة الاجتماعية بوصفها مهنة تعمل على مستوى العلاقات الاجتماعية و النظم الاجتماعية، كما تظهر أهميتها عن طريق المؤشرات الوظيفية في المجتمع و التدخلات الفعالة للأخصائي الاجتماعي في إحداث التغيير للأحسن.

أ- طرق الخدمة الاجتماعية:

تؤدي الخدمة الاجتماعية بثلاثة طرق أساسية و هي: خدمة الفرد، خدمة الجماعة و خدمة المجتمع الكلي، و هذا حسب ظهورها التاريخي، فهذه الطرق الثلاثة منفصلة من الناحية النظرية إلا أنها تعتبر جد متداخلة و متكاملة من الناحية العملية كما أنها تسعى لتحقيق الأهداف المنشودة للخدمة الاجتماعية في المجتمع.

1- طريقة خدمة الفرد:

تعتبر طريقة خدمة الفرد أول طريقة ظهرت عبر التاريخ فيما يخص الخدمة الاجتماعية فالتعامل من خلالها يتم على أساس فردي، فهذه الطريقة تهتم بالفرد كوحدة اجتماعية مكونة للمجتمع ككل بغرض مساعدة الأفراد على تخطي الأزمات المعقدة لمسارهم الاجتماعي.

فطريقة خدمة الفرد تعرف على وجه الخصوص بطابعها النفسي الوقائي، فقد تأثرت كثيرا بما أنجزه التقدم العلمي فيما يخص علم النفس و الطب النفسي كونها تتعامل مع الأفراد الذين يعانون من صعوبات في أداء وظائفهم الاجتماعية بصورة طبيعية، فهي تهدف إلى إعادة تكوين الأفراد مع البيئة التي يعيشون فيها.

فهذه الطريقة « تعني الجهد الذي يبذل لفرد ما لإعائته على تخطي ما يسد أو يعترض طريقه أو طريق أسرته من صعوبات هي فوق قدرته بمفرده»(2)

من خلال هذا تظهر طريقة خدمة الفرد كمنهجية بسلوكية تمكن الفرد من تعدي العراقيل التي تواجهه في تعاملاته اليومية في المجتمع، ليس هذا فحسب فالسوسيولوجيا تساعد بطريقتين في إثراء طريقة خدمة الفرد «فمن جهة تمكن من تقدير العناصر المتعلقة بالحالة من أجل معرفة إذا كان الفرد يحتاج للمساعدة و بأي كيفية، و من جهة أخرى تمكن من إكتشاف القدرات الفردية للشخص عن طريق شخصيته و محيطه»(3) ، و بهذا فالمبادئ السوسيولوجية و البسيكولوجية تتدخل بشكل واضح لخدمة الفرد ليكون العمل متكاملا و ناجحا.

2- طريقة خدمة الجماعة:

تعتبر طريقة خدمة الجماعة الطريقة الثانية للخدمة الاجتماعية ، فإذا كانت خدمة الفرد تهتم أساسا بالفرد كفرد إجتماعي فإن خدمة الجماعة تهتم بتجمعات هؤلاء الأفراد في جماعات.

فخدمة الجماعة « تتميز بأنها عملية تجري في جماعة و المساعدة تتناول الأفراد في علاقاتهم كأعضاء في جماعة» (4) ، فهي تتعامل مع الجماعة كوحدة إجتماعية لغرض إدراك أهدافها و تحقيق وجودها، و توفير فرص لنمو عادي جماعي متوازن على مستوى الحاجيات و القدرات.

فخدمة الجماعة تهتم أساسا بالجماعة كعنصر فعال في التركيبة المجتمعية فهي تهدف على وجه الخصوص إلى الإدماج الإجتماعي للجماعات بإعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية لصالح المجتمع ككل.

فالهدف العام لخدمة الجماعة هو إيجاد و تدعيم الحافز للتغيير لدى أعضاء الجماعة، من خلال مساعدتهم على تنمية قدراتهم و تعديل إتجاهاتهم السلبية و حل صراعاتهم ، و منه تكوين و إدماج الجماعة في أنشطة تفاعلية مع باقي الأوساط بغرض الإدماج الإجتماعي.

3- طريقة خدمة المجتمع:

تعتبر طريقة خدمة المجتمع الطريقة الثالثة من طرق الخدمة الاجتماعية و تسمى أيضا بطريقة تنظيم المجتمع، فهي تعمل على تطوير ورفع مستوى المجتمع ككل بما فيه الفرد و الجماعة، و هذا بتنظيمه و التخطيط الإجتماعي له، إذ تتم تدخلات هذه الأخيرة في الأحياء قرب التجمعات السكانية، فمن وجهة نظر تاريخية تعتبر هذه الطريقة ثالث طريقة بعد كل من خدمة الفرد و خدمة الجماعة، و كما يقول « Serge Mayence » في هذا الصدد «إن طريقة خدمة المجتمع تسجل في خضم التطورات التي شهدتها الفعل الإجتماعي»(5)

فهذه الطريقة تهتم بالتعامل مع المجتمع في حد ذاته للوصول إلى نوع من التوازن بين موارده المحلية و بين إحتياجات الأفراد و بالتالي تعدي أي خلل يصيب البناء الإجتماعي ككل.

فطريقة خدمة المجتمع عبارة عن وسيلة علمية لتوظيف و إستخدام موارد المجتمع لمقابلة إحتياجاته و من ثم العمل على إحداث التغيير الإجتماعي المقصود ، و منه فهي تعبير عن الإهتمام بالموارد المتاحة في المجتمع و إمكانية توجيهها لخدمة الصالح العام ، و هذا ما يعكس لنا أهمية التخطيط الإجتماعي بالنسبة لهذه الطريقة، فهي تهدف إلى رقي المجتمع و البحث عن إحتياجاته و إكتشاف النقائص التي تحول دون نموه و نمو أفرادها، و بالتالي البحث عن كيفية إستغلال موارده الطبيعية و الطاقات البشرية بغية الوصول إلى مجتمع متزن.

2 - الرعاية الإجتماعية:

لقد حظيت الرعاية الاجتماعية بالكثير من الاهتمام من طرف الباحثين و الأخصائيين، لذا فقد تنوعت تعاريف هذه الأخيرة بتنوع المراحل التي مرت بها منذ أن كانت تتميز بقالبتها الخاص بالبر و الإحسان إلى أن أصبحت تتميز بالمعاصرة. إلا أن جل تعاريف الرعاية الاجتماعية يدور حول كونها عبارة عن خدمات لتحقيق المتطلبات الاجتماعية و الصحية لأفراد المجتمع على أساس أنها تستهدف تدعيم الأداء الاجتماعي لكل أفراد المجتمع ، و هذا كله رغبة لإشباع حاجات الأفراد و الجماعات بما تقتضيه الأوضاع في كافة الجوانب.

فالرعاية الاجتماعية تشير إلى مختلف الجهود المنظمة و التي تستهدف الوقاية أو العلاج للمشكلات الاجتماعية أو تحسين ظروف الحياة بالنسبة للأفراد أو الجماعات في المجتمع بصفة عامة من خلال العديد من التخصصات المهنية كالتعليم و الطب و غيرها من المهن، إذ تعرف الرعاية الاجتماعية كونها «مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة و الهيآت و المؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الإيجابي مع البيئة التي يعيش فيها ، تكيفا يهيء له قسطا من الراحة النفسية و القوة الجسمية و بحيث ينعم بالسكن الصالح و الصحة الجيدة و الغذاء الكامل و الثقافة و الترفيه ، و تتمثل الرعاية الاجتماعية في شكل خدمات إجتماعية و هي تلك النشاط المنظم الذي يهتم مباشرة بصيانة و حماية و تحسين الموارد الإنسانية و تتمثل في المساعدات الاجتماعية و التأمين الاجتماعي و رعاية الطفولة و مؤسسات لأحداث المنحرفين و مؤسسات الصحة النفسية و الصحة العامة و التعليم و الترويج و حماية العمال ومشروعات الإسكان الاجتماعية..» (6)

و بهذا تظهر للرعاية الاجتماعية وظيفة إجتماعية تسطرها لها الدولة من أجل تعدي العراقيل الاجتماعية و بالتالي تحقيق التكيف و الاندماج الاجتماعيين في إطار النسق الاجتماعي ككل.

أ - نماذج من الرعاية الاجتماعية

إن عرض الرعاية الاجتماعية يقودنا للتطرق لنموذجين مختلفين لهذه الأخيرة من خلال كل من المجتمع الإشتراكي و المجتمع الرأسمالي.

إذ تظهر الرعاية الاجتماعية في كلتا النموذجين في صورة خدمات لتحقيق المتطلبات الاجتماعية و الصحية لأفراد المجتمع على أساس أنها تستهدف تدعيم للأداء الاجتماعي و هذا كله رغبة لإشباع حاجات الأفراد و الجماعات بما تقتضيه الأوضاع في كافة الجوانب، فهي تستهدف صيانة و حماية و تحسين شروط معيشة الأفراد ، فمعنى الرعاية الاجتماعية لا يختلف بل الإختلاف يكمن في السياسة في حد ذاتها.

ينظر للرعاية الاجتماعية في المجتمع الإشتراكي على أنها تلبية حاجات الأفراد لأقصى حد ممكن مع التوزيع العادل لعائد الإنتاج الإجمالي ؛ و بهذا يكون الإنتاج في المجتمع الإشتراكي موجه بالدرجة الأولى نحو إشباع حاجات الإستهلاك و زيادة و تحسين مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع من مسكن، تغذية، ملابس، صحة، تعليم...إلخ.

فخصوصية نموذج الرعاية الاجتماعية الإشتراكية يكمن في الغياب الحقيقي لنظم السوق أو القطاع الخاص، إذ يمكن تلخيص الخصائص النظرية للرعاية الاجتماعية فيما يلي(7):

- مسؤولية الدولة في مواجهة الحاجات تصبح شاملة و كلية.
- أساس التوزيع هو الحاجة، فالحاجة هي القيمة المحورية التي يتم التوزيع على ضوءها.
- الإعتماد على الهيآت و المرافق العامة في تقديم الخدمات.
- تقديم الخدمات للسكان بدون استثناء.
- نسبة نفقات الرعاية الاجتماعية في كل من الإنفاق القومي و الدخل القومي عالية قياسا بغيرها في المجتمعات الأخرى.

● التكامل الاجتماعي هو المبدأ الذي يحكم فلسفة الرعاية الاجتماعية.

و أما فيما يخص التصور الرأسمالي للرعاية الاجتماعية فقد إرتبط بأفكار "دولة الرعاية الاجتماعية" (Social Welfare State) بمفهومها الغربي إثر ما خلفه الفقر من مشاكل و آفات إجتماعية ؛ إذ تميزت دولة "الرعاية الاجتماعية" في المجتمعات الغربية بالصراع الدائم بين المدافعين عن الإقتصاد الحر غير الموجه و بين أنصار الدعوة لتدخل الدولة في تحمل أكبر مسؤولية إتجاه المواطنين من أجل رعايتهم، إذ تتمثل غاية دولة الرعاية في ضمان توفير حد أدنى مقبول من الدخل لكل فرد عن طريق إعادة توزيع الثروة و الدخل في المجتمع.

ففي ظل الرأسمالية (8) ، يتوجه الإنتاج فرديا أو جماعيا لتحقيق مصلحة أصحاب رأس المال من أجل الحفاظ على النسق الرأسمالي و تعزيزه بصرف النظر عن الهدف الاجتماعي أو مصالح المستهلكين، و تعمل الملكية الفردية لرأس المال و وسائل الإنتاج بصفة عامة و آليات توزيع عائد الإنتاج على أن تكون لصالح الرأسمالية، وهنا يبرز التعارض واضحاً بين إهتمامات الملاك أصحاب رؤوس الأموال و بين أفراد الطبقات المستغلة الذين لا يحوزون على أية قوة تمكنهم من توجيه الإنتاج اجتماعيا لكي يكون في صالحهم، وهنا تظهر برامج و خدمات الرعاية الاجتماعية لتعمل لصالح جماعة أو طبقة بعينها.

من خلال كل من التصور الاشتراكي و الرأسمالي للرعاية الاجتماعية يظهر الاختلاف بينا من حيث الإيديولوجية و السياسة في حد ذاتها ، إذ يظهر الهدف البعيد للمجتمع الاشتراكي ليصبح في حد ذاته مجتمعا للرعاية الاجتماعية على غرار المجتمع الرأسمالي الذي يخدم مصالح طبقة معينة.

ب- علاقة الرعاية الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية:

تعتبر العلاقة بين كل من الرعاية الاجتماعية و الخدمة الاجتماعية جد وطيدة من الجانب التاريخي و العلمي في نفس الوقت، على أساس أن قيام مهنة الخدمة الاجتماعية يعتبر من أهم تطورات الرعاية الاجتماعية الحديثة.

فالرعاية الاجتماعية عبارة عن هدف يسعى إليه المجتمع لتحقيق رفاهية الفرد و الجماعة عن طريق تنظيم البرامج و إنشاء المؤسسات العامة و إصدار التشريعات التي تتضمن صيانة الدخل أو تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع المختلفة، أما الخدمة الاجتماعية فهي منهج يقوم على المهارة و العلم يستهدف تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية(9) .

و بالتالي تظهر الرعاية الاجتماعية في صورة الأرضية المخططة للتغيير و الإصلاح في حين أن الخدمة الاجتماعية هي الوسيلة والتقنية العلمية التي ستباشر هذا التغيير بما تقتضيه أرضية الرعاية الاجتماعية.

و كما يقول مصطفى احمد خاطر "...من خلال نظام الرعاية الاجتماعية تمثل الخدمة الاجتماعية بؤرة الاهتمام أو مركز الصدارة بين الوظائف الاجتماعية للمهن الأخرى التي يضمها نظام الرعاية الاجتماعية ذلك لأن الوظائف المتخصصة في المساعدة داخل نسق أو نظام الرعاية الاجتماعية بما الأخصائيون الاجتماعيون من خلال تطبيق أو ممارسة الخدمة الاجتماعية"(10).

من خلال هذا تظهر لنا العلاقة المتبادلة بين كل من الرعاية الاجتماعية و الخدمة الاجتماعية على أساس الصورة النظرية التخطيطية التي تمثلها الرعاية الاجتماعية و الصورة الميدانية التطبيقية لمهنة الخدمة الاجتماعية، و هذا كله تحت مقاييس و معايير معينة تحددتها السياسة الاجتماعية.

3- التنمية الإجتماعية :

تعتبر قضية التنمية الإجتماعية قضية مرتبطة بالسياسة الإجتماعية و برامجها ، إذ تماشى بالتوازي مع التنمية الإقتصادية فهما يتفاعلا على عدة مستويات في إطار التنمية الشاملة .

تميز التنمية الإجتماعية بإشراك المواطنين في تحسين أحوالهم فهي لا تهدف لتحسين الأوضاع الإجتماعية فحسب بل هي عملية لإحداث تغيير إجتماعي مقصود يستهدف تفعيل الموارد المادية المحلية و للموارد البشرية ، و بالتالي الوصول إلى أداء أفضل للوظائف الإجتماعية.

فالتنمية الإجتماعية ماهي إلا تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين و السلطات العليا لتحسين ظروف معيشتهم الإجتماعية ، الإقتصادية و الثقافية في المجتمعات المحلية و منه المساهمة في تقدمها بقدر الإمكان .

و بهذا تظهر العلاقة بين كل من الدولة و المواطنين في صورة شراكة و إتحاد في بذل الجهود لتحسين الأحوال على مستوى مختلف الأصعدة بغية الوصول إلى حياة أفضل ، و هذا من خلال برامج في إطار السياسة الإجتماعية السارية لإحداث تغيير نحو الأفضل و تحقيق مستوى إجتماعي أفضل لأفراد المجتمع ، فالتنمية الإجتماعية مطلب للتضامن و مطلب للرقى الإجتماعي ، فهي تستهدف التغيير على مستوى النسق الإجتماعي ككل.

أ- خصائص التنمية الإجتماعية :

التنمية الإجتماعية عملية أساسية و محورية في إحداث التغيير بطريقة منهجية تربط بين الطاقة البشرية و الموارد المادية و الطبيعية ، وهذا الأخير يعتبر من أهم خصائص التنمية الإجتماعية ؛ فهي تهدف الى التنسيق بين جهود المواطنين و جهود الدولة و بالتالي إضمار خاصية الدور الذي يلعبه كلاهما وفق السياسة الإجتماعية ، فهي تهدف إلى رفع مستوى معيشة المواطنين بمشاركتهم في هذه الأخيرة مشاركة فعالة و الإستفادة من نتائجها .

فالتلاحم و التنسيق في الجهود بين الدولة و المواطنين يخلق تقوية للعلاقات الإجتماعية و يزيد في تحفيز الشعور بالإنتماء و تعزيزه وبالتالي الإحساس المشترك بالمسؤولية الإجتماعية .

يلقى "محمد عبد الفتاح محمد" حول قضية إشراك المواطنين في جهود التنمية كما يلي : "يعد إشراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية يتوقف عليها نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية و تعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء أكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو من قادة المجتمع الشعبية أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط و تنفيذها بل و في تقويمها لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية و أقرب إلى حاجات الناس و أكثر تماشياً مع الثقافة المحلية فضلاً إلى أن إشراك المواطنين في جهود التنمية يؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات و الإهتمام بها و مؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً و أعم فائدة" (11) ، إذ تظهر الشراكة بين الجهود الحكومية و المواطنين كإستراتيجية فعالة للقيام بالمجتمع من جهة و تحسين أحوال المواطنين من جهة أخرى بطرق وظيفية و منهجية في نفس الوقت .

ب-علاقة التنمية الإجتماعية بالخدمة الإجتماعية :

إن علاقة التنمية الإجتماعية بالخدمة الإجتماعية علاقة ترابطية وطيدة مثلها مثل تلك التي تربط بين الرعاية الإجتماعية و الخدمة الإجتماعية ، كون التنمية الإجتماعية هي البرامج المخططة وفق السياسة الإجتماعية أما الخدمة الإجتماعية فهي الأداة لتطبيق هذه الأخيرة ، و بهذا فما التنمية الإجتماعية إلا تلك الخطط و المشاريع و التي تبرز نتائجها الميدانية بتطبيق الخدمة الإجتماعية.

إذ تعتبر خدمة الجوانب التنموية من بين مهام و أهداف الخدمة الإجتماعية، فهذه الأخيرة بمفهومها المعاصر تهدف إلى مساعدة الأفراد و الجماعات و المجتمعات على بلوغ أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الإجتماعية و تستخدم في سبيل تحقيق ذلك أساليب مهنية خاصة تختلف عن المهن الأخرى فمن خصائص الخدمة الإجتماعية أنها تقوم برعاية كل العوامل الإجتماعية و الإقتصادية

والسيكولوجية و البيئة التي تؤثر على حياة الفرد و الجماعة و المجتمعات المحلية و بالتالي أصبحت ذات نشاط مهني مزدوج حيث أنها لا تهدف لمساعدة الأفراد و الجماعات فحسب بل تهدف أيضا إلى تحسين الأحوال الاجتماعية برفع المستوى الإقتصادي و الثقافي و الاجتماعي ... الخ و تحسين ظروف العمل و السعي وراء إصدار تشريعات إجتماعية عاجلة و هو ما يعرف الآن بالإتجاه التنموي لمهنة الخدمة الإجتماعية (12) .

فالخدمة الإجتماعية عبارة عن ممارسة مهنية تهدف لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية "فهي تعد أداة و وسيلة من وسائل تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، حيث تهتم بالعلاقة الإجتماعية و تعتمد على الحقائق العلمية و هي قد تكون خدمات مباشرة للأفراد و الجماعات و المجتمعات و تشكل في نفس الوقت كل أنشطة التنمية الإجتماعية و تقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد و الجماعات على التكيف في المجتمع"13 ، و منه فالتنمية الإجتماعية تتبنى منهج و طرق الخدمة الإجتماعية بحيث تلعب هذه الأخيرة دورا في رسم السياسة التنموية لغرض تحقيق الأهداف الإجتماعية للدولة.

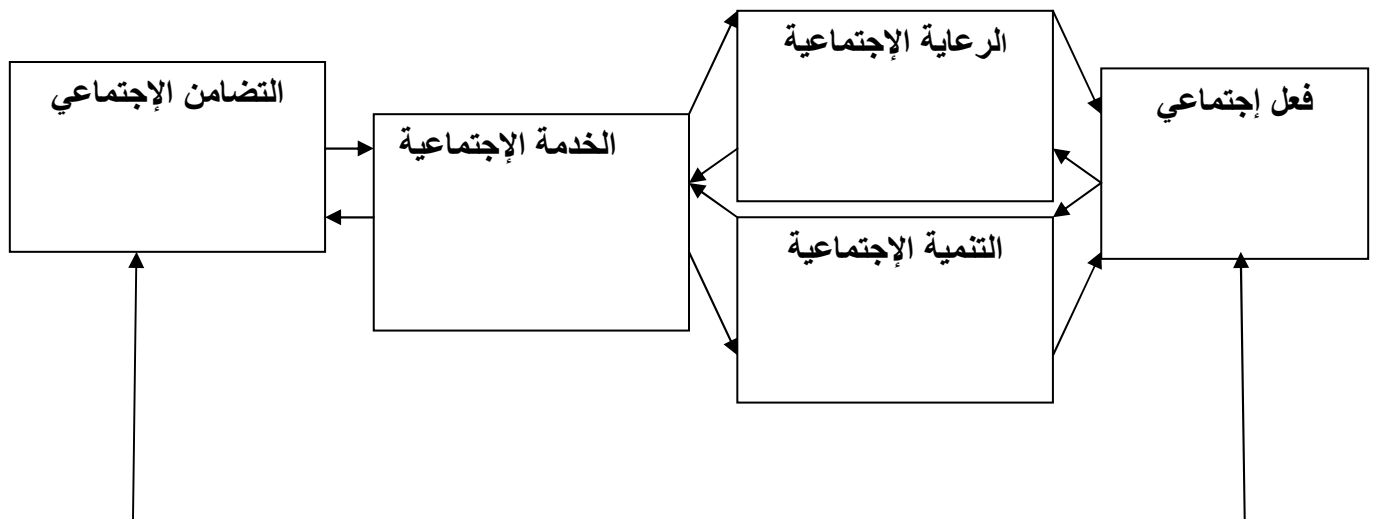
و بهذا فالخدمة الإجتماعية عبارة عن أداء مهني يؤدي إلى التغيير الاجتماعي وفق أساليب علمية لحل مشاكل الأفراد، أحدا بعين الاعتبار كل ما يؤثر و يتأثر به وفق مناهج مضبوطة و بتدخل مختصين معدين إعدادا مهنيا على أساليب الخدمة الإجتماعية، للوصول للرقى بالمستوى المجتمعي إقتصاديا، صحيا، تعليميا ، إجتماعيا....الخ.

4- العلاقة الترابطية بين كل من الخدمة الإجتماعية ،الرعاية الإجتماعية و التنمية الإجتماعية :

تكوّن كل من الخدمة الإجتماعية ، الرعاية الإجتماعية ، و التنمية الإجتماعية السياق العملي للفعل الاجتماعي ،و الذي نعني به مجمل المهام الخدمائية التي تقوم بتطبيقها عدة مؤسسات إجتماعية بغرض تلبية الحاجيات المادية ، النفسية و الثقافية للمواطنين وبالتالي تحسين ورفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات في المجتمع .

وبهذا يظهر الفعل الاجتماعي في الصورة الميدانية عبر التطبيق الذي توليه المؤسسات الإجتماعية لتوفير الخدمات الإجتماعية للمواطنين ، أما السياسة الإجتماعية فهي تجمع بين الكل الجامع فهي تظهر في صورة أعلى و أشمل ، إذ يتبنى الفعل الاجتماعي كل من أهداف الرعاية الإجتماعية و أهداف التنمية الإجتماعية ، وهذا كله بإستعمال الخدمة الإجتماعية كوسيلة ميدانية فعالة لتطبيق البرامج الخدمائية وفق أساليب علمية ومنهجية ، فالخدمة الإجتماعية تنتسب للممارسة العلمية التي تستهدف تحقيق التكيف والإدماج الاجتماعي بين الأفراد و المجتمع ، فهي مهنة تعمل على تنمية العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و الجماعات و بين الأفراد و النظم الإجتماعية و بالتالي بين الأفراد و الدولة وبهذا فهي تستهدف التغيير وصولا إلى غايات إجتماعية محظية ، و منه تظهر الوظيفة الإجتماعية للدولة مقابل المواطنين .

من خلال المخطط التالي سوف تتضح العلاقة المتبادلة بين كل من الثلاثية المتمثلة في كل من الخدمة الإجتماعية ، الرعاية الإجتماعية ، و التنمية الإجتماعية في إطار السياسة الإجتماعية :



يظهر المخطط المعالم الأساسية للسياسة الاجتماعية في إتجاهين مزدوجين ، الإتجاه الأول ينطلق من فعل إجتماعي عام وصولا إلى التضامن الإجتماعي و الثاني ينطلق من التضامن الإجتماعي وصولا الى تحقيق فعل إجتماعي عام .

فكل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية يكونان نوعين من الخدمات الاجتماعية و لكلاهما أساليب و مهام متعددة في التعامل ، فالرعاية الاجتماعية هي بحمل المساعدات الاجتماعية التي تهدف لتحقيق التكيف الإجتماعي و صيانة و حماية وتحسين معيشة الموارد الإنسانية عن طريق الإعتناء بعدة فئات منها : الطفولة ، المنحرفين ، الشيخوخة، المعوقين ...، و كذلك عن طريق التأمينات الاجتماعية ، التعليم ، الإسكان ... ، أما التنمية الاجتماعية فهي عبارة عن مشاريع للعمل تدعم فيها المشاركة المحلية للمواطنين و هذه الأخيرة تعتبر وسيلة لضمان نجاح المشاريع و أساس للإدماج الإجتماعي .

وبهذا تظهر كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية في صورتين مختلفتين للفعل الإجتماعي و التي سوف تكون لهما منفعة ميدانية بتطبيق الخدمة الاجتماعية ، إذ تقع مسؤولية الفعل الإجتماعي بحمله على عاتق هذه المهنة وصولا الى التضامن الإجتماعي بإعتباره قيمة إجتماعية تظهر التلاحم و المساندة لمن هم في حاجة لذلك ومن هنا تظهر صورة السياسة الاجتماعية إنطلاقا من الفعل الإجتماعي عبر برامج الرعاية و التنمية الاجتماعية باستخدام وسيلة " الخدمة الاجتماعية " وصولا الى هدفها المتمثل في التضامن الإجتماعي ، وهذا يعتبر الإتجاه الأول للسياسة الاجتماعية إلا أن لها سياق مزدوج و يمكن ملاحظة ذلك عبر المخطط السابق .

فالإتجاه الثاني للسياسة الاجتماعية يبدأ من إقرار مبدأ التضامن الإجتماعي و هذا تفهما و إحساسا بالآلام التي يعانيها الأفراد ومنه إتباع طرق منهجية علمية لمساعدة و مساندة الأفراد لتعدي العقبات التي تواجههم عن طريق إستخدام الخدمة الاجتماعية كوسيلة يمتنعها المتدخلون الإجتماعيون الذين لهم مهمة التضامن مع الفئات التي تعاني ، و بالتالي تطبق خدمات كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية وصولا الى تطبيق فعل إجتماعي معمم، ففي هذه الحالة الفعل الإجتماعي العام هو المستهدف . و في الخلاصة يمكن اعتبار السياسة الاجتماعية كمجموعة متداخلة من البرامج و القرارات الاجتماعية التي تتخذها الدولة لتحقيق عدد من الأهداف إنطلاقا من فعل إجتماعي عام و تطبيق برامج معينة وصولا للتضامن الإجتماعي ، أو انطلاقا من مبدأ التضامن لتطبيق هذه البرامج لتحقيق فعل إجتماعي معمم يعود بالفائدة على المستهدفين .

خاتمة

نستنتج أن للسياسة الاجتماعية ثلاثة ركائز أساسية من أجل القيام بالاجتماع و الحفاظ على البناء الإجتماعي ككل ؛ و هذا من خلال كل من:

- الخدمة الاجتماعية.
- الرعاية الاجتماعية.
- التنمية الاجتماعية.

فمن هذا المنطلق تهدف كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية إلى تحقيق التكيف و الادماج الاجتماعيين، و هذا لن يتحقق إلا بتطبيق الخدمة الاجتماعية كمهنة و وسيلة علمية، و من هنا تتضح رؤية هذه الركائز الثلاثة بتشكيلها تكاملا وظيفيا للسياسة الاجتماعية.

قائمة المراجع

- ¹ - خاطر أحمد مصطفى، الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص144.
- ² - سعد لبيب، العمل الاجتماعي، دار الطباعة و النشر، بيروت، ط5، 1980، ص37.
- ³ : Mayence serge, sociologie et action sociale, éditions labore, paris 1981 , p122.
- ⁴ - حسن محمود، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ب ت، ص95
- ⁵ : Mayence serge, opcit , p 139.
- ⁶ : FIAS (Fédération Internationale Des Assistants Sociaux), ANAS (Association Nationale Des Assistants De Service Sociale), Droit de l'homme et travail social, éditions ENSP, Paris, 1998, p19
- ⁷ - خليفة محروس محمود، ممارسة الخدمة الاجتماعية قراءة جديدة في قضايا الرعاية الاجتماعية، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، ب ت، ص88.
- ⁸ - خليفة محروس محمود، المرجع السابق، ص26.
- ⁹ - حسن محمود، الخدمة الاجتماعية المقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص46.
- ¹⁰ - خاطر أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص121.
- ¹¹ - محمد عبد الفتاح محمد ، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي , المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، ط1 , 1995 , ص 197.
- ¹² - محمد عبد الفتاح محمد , نفس المرجع ، ص 213.
- ¹³ - سامية محمد وآخرون، مدخل التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1986، ص 48.